

فان قلت وجه ملازمة الامتثال قلت **لوضع**
 دافعا للمينا لم يتبين في قد زيد درهم بالسكون وهي حالها الغالبة انتهى
 ووجه سقوط مد ان ابن هشام لم يعين فيها السببه الوضعية
 بالامانة بل سبق باللفظ واللفظ يجوز لاموجب وكان له يعين به
 لما سلفناه من ان بعضهم يسترط فيه كون الثاني حرف لين
 وينقد به اعني يسه له كما يدل عليه كلامه في فظ فهو لما يكون محتملا
 في اللفظة الكثرية الغالبة والعجب للبيدس كيف يعترف بان كاه
 في تحتملها ويقول اولا لا بد من ان يضاف اليها السببه اللفظية السببه
 المعنوية وملا جعل اضافة ابن هشام الوضعية للفظ لما قاله **سبح**
 ان الظاهر ان البناء والاعراب في قدر المدكورة لغتان لا يمتزجان
 ويجازيا قاله من ان الاعراب مذهب كوفي فقت **يجاز** **بانه**
 ان الكوفي لا يعترف بان السببه الوضعية محتمل للبناء بل على القول
 بانه لفته بكن ان تكون الاسباب المحتملة للبناء باعتبار اللغات
 الكثرية او العصبية كما سلفناه وبسببه مد لما قاله كوفي في اعراب
 دوا الطائفة مع فيها السببه الافتقاري بها وقوله قلت لوضع دافعا
 للبناء الجواز لما صرحوا به من ان لزوم الامتثال للمعنى دافع
 للبناء في شرح العلامة السهاب القايم **فان قلت** قد
 الاسمية تضاد فهلا عارضت اضافة ما شبه الحرف **قلت**
 يمكن ان يقال المعارض لزوم الامتثال في تقدير تسليم لزومها
 الاضافة فقد يقال انهم لم يدكروا ان السببه الوضعية معارض ولو
 سلم فقد تنوع المعارضه فيها موبصومة الحرف فانه اقوى مما هو
 بغير صورته وان كان محتملا وضعه انتهى وانما نقول انه بعد ما تقر
 من ان السببه فيها اما بولفظي وبموجوز وان الوضعية موكد لعدم
 استيفاء شرطه كما هو الحق لا يحتاج لهذا وعرفت ان عدم ذكرهم
 المعارضه لعدم الاحتياج اليه لان موجوز اللفظية كما يفهم
 من كلام السهاب ثم قوله فعلى تقدير تسليم لزومها للاضافة
 المشكل لانه لا مجال للتعذر ان يبين فيها غير الامتثال **بقي** ان

الجلال

الجلال السميوي اشار في جميع الجوامع وصرح في شرحه في الكلام على
 منع بان السببه الوضعية يعارض فانه ذكرنا مع اننا اعربنا مع كونها
 لنا بجهة الوضع على الاصح لان الامتثال عارضه شبه الحرف كما قيل
 في اي وفيه نظر من وجوه الاول الذي يصر عليه ابن مالك في شرح
 التسميه في باب المفعول فيه وابو حنبلان في الاستثاق ان منع
 ثلاثيه الامتل ولم يجابوا القول بانها لنا بجهة الامتل فضلا عن
 فتحججه وانما الخلاف في انها مله في ملازمة للمفرد في الامتثال
 والاضداد اذ في الامتثال فقط وفي الاضداد نقص ونحوه في سبب
 والتحليل الاول ويونس والافخش بل الثاني ونعيم ابن مالك قال
 وانتصر الاول بان القول يكونه مضمورا في الاضداد لنا بيا في
 الامتثال يستلزم لما لا نظير له فان الثاني المعرب اما سقوط
 في الامتثال والاضداد كيد واما مضموره في الامتثال وحدها ما كاب
 والجواز **ان** مقتضى الدليل كون الاضداد مضموره جبر مجاز
 من البناء بيات في احدى حالتيه لان الثاني جزئي ذي الامتثال منتم
 لاولها ولذلك عاقب التنوين ونوني التنبيه والجزء خلاف المنفرد
 المفرد فلامتم له الا ما يجبر به من رد ما كان محذورا منه فاذا
 جعلنا مضافا مضمورا في الاضافة مضمورا في الاضداد مضمورا في
 الاضداد فغلنا بمقتضى الدليل وسلكنا سوا السبيل بخلاف باب
 فان فيه شذوذ اوله ذلك لم يخبر فيه العرب على ستم واحد انتهى
 ويدل كونهما غير لنا بينه وضعا ان ابن مالك عللها بها بالسببه
 الجودي المحض والمراد به ملازمة وجه واحد في الاستعمال
 وبالوضع الناضر اذ هي على حرفين بل الثالث محقق العود وعلل غيره
 ذلك بمضمونه ما معنى حرف المصاحبه وكان الجلال السميوي فيهم من قوله
 اذ هي على حرفين الواهنا كذلك ومنها وليس كذلك كما لا يخفى على من له
 ادنى مسكنه اذا تأمل قوله بل الثالث محقق العود لانه صريح في ان
 هناك ثالثا لكن عوده غير محقق **الثاني** ان بناء ما في بعض
 اللغات ليس للسببه الوضعية كما عرفت **الثالث** ان دعواه